الأنباء
الاربعاء 17 يونيو 2015

شمل حضوريا البيومي وحامد والكتاتني والعريان.. وأكثر من 90 هاربا بينهم يوسف القرضاوي وصلاح عبدالمقصود

الإعدام لمرسي وبديع بـ«السجون».. والمؤبد لهما بـ«التخابر»

المرشد العام لجماعة الاخوان محمد بديع وخيرت الشاطر وعصام العريان ومحمد البلتاجي وصفوت حجازي وعدد من المتهمين في القفص اثناء النطق بالحكم امس (أ.ب)

.. والرئيس المصري المعزول محمد مرسي رافعا يديه عقب النطق بالحكم (أ.ب)

القاهـرة ـ وكالات: أكدت محكمة جنايات القاهرة أمس حكم الاعدام شـنقا ضد كل من الرئيس المصري المعزول محمد مرسـي بعـد ادانته بالاشتراك في ارتكاب «جرائم اقتحام السـجون المصرية والاعتداء على المنشآت الأمنية والشـرطية وقتـل ضباط شرطة إبان ثورة يناير 2011». وشمل الحكم 5 متهمين آخرين حضوريا، وهم كل من: المرشد العام لجماعة الاخوان محمد بديع ونائبه رشاد البيومي وعضو مكتب الارشاد محيي حامد ورئيس مجلس الشعب المنحل محمد سعد الكتاتني والقيـادي الاخواني عصام العريـان، وعاقبت المحكمة في القضية نفسها بالسجن المؤبد كلا من: صفوت حجازي ومحمـد البلتاجي وسـعد الحسيني ومصطفى طاهر الغنيمي ومحمد أحمد أبو زيد وأحمد عبدالوهاب والسيد حسن شهاب وصبحي صالح وحسن راضي وحمدي حسن إبراهيم وأحمد محمد حسن دياب وأيمن محمد حسـن حجـازي وعبدالمنعم محمد أمين ومحمـد أحمد إبراهيم وأحمد محمد العجيزي ورجب عبدالرحيم المتولي وحازم فاروق وإبراهيم أبوعوف.

وحوكم في هذه القضية 129 متهمـا مـن بينهم 27 محبوسين و102 متهم هاربين من بينهم أعضاء في حركة حماس الفلسـطينية وفي حزب الله اللبناني.

وقضـت المحكمة غيابيا بإعدام اكثر من 90 من المتهمين الهاربين ومن بينهم الداعية يوسف القرضاوي وصلاح عبدالمقصود وزير الإعلام في عهد مرسي وفلسطينيون من عناصر حماس.

وأصدرت المحكمة احكاما غيابية بالسـجن مدد تصل الى 3 سنوات على 9 متهمين هاربين من بينهـم القيادي في حزب الله المعروف باسم سامي شهاب.

ونسب الى مرسي والمتهمين الآخرين ارتكاب عدة جرائم من بينها اقتحام 3 سـجون مصرية هي المرج وابو زعبل في القاهرة ووادي النطرون في محافظة البحيرة (شمال) بعـد 3 ايام من اندلاع ثورة 25 يناير 2011 و«الاعتداء على المنشآت الأمنية والشرطية» وقتل والشروع في قتل رجال شـرطة ومسـجونين اثناء عملية اقتحام السجون.

وكانت المحكمة نفسها قد اصدرت قبل ظهر امس حكمها في قضية اخرى يحاكم فيها مرسي وعدد آخر من قيادات الاخوان بتهمة «التخابر» مع حركة حمـاس وحزب الله وايران.

وقـررت معاقبـة نائب المرشد العام للاخوان المسلمين خيرت الشاطر واثنين آخرين من قيادات الجماعة هما محمد البلتاجي واحمد عبدالعاطي بالاعدام وجميعهم محبوسون بعـد ان أدانتهم بالاتهامات نفسها، كما قضت بمعاقبة مرسـي وبديع و15 آخرين محبوسين على ذمة القضية بالسجن المؤبد (25 عاما).

وكان 36 متهمـا احيلوا للمحاكمـة في هذه القضية مـن بينهم 13 هاربين قضت المحكمـة بمعاقبتهم جميعا بالاعدام، بينمـا توفي احد المتهمين في السجن اخيرا.

وقضت المحكمة بسجن متهمين اثنين آخرين سـبع سـنوات وهما محمد رفاعة الطهطاوي الذي كان رئيسا لديوان رئيس الجمهورية في عهد مرسي واسعد الشيخة الـذي كان مسـاعدا له في الرئاسة.

وقبل اعلان الاحكام، قال القاضي شـعبان الشـامي ان «المحكمة لم تجد سـبيلا للرأفة او متسـعا للرحمة بالمتهمين».

واضاف ان «المحكمة انتهت الى ثبـوت ارتكاب المتهمين للجرائم المسـندة اليهم ولا تعول على انكارهم وتعده دربا من دروب الدفاع ومحاولة للافلات من العقاب وتبعاته القانونية».

من جانبه، قال المحامي سمير محفوظ المنتدب للدفاع عن الرئيس المصري السابق محمد مرسي انه سيطعن على الحكم الذي أصدرته محكمة جنايات القاهرة بإعدامه في القضية التي عرفت إعلاميا بقضية اقتحام السجون.

وكانـت المحكمة انتدبت محفوظ للدفاع عن الرئيس السـابق لانسحاب المحامين الذين وكلهم للدفاع عنه وذلك لعدم اعترافه بولاية المحكمة على قضيته.

وقال محفـوظ «الأحكام ليست باتة وهي قابلة للطعن. المحكمة لم تأخـذ بالدفوع وأخـذت فقط بـالأوراق»، مشـددا على أنه سـيطعن على الحكم.

المحامي المنتدب للدفاع عن مرسي: سنطعن على الحكم بإعدامه

ماذا كتب مفتي مصر في تقريره؟

أحمد صبري ووكالات

في قضية «اقتحام السجون» قال المستشار شعبان الشامي، رئيس محكمة جنايات القاهرة إن تقرير المفتي طالب بتوقيع حد الحرابة على المتهمين، نظير ما اقترفوه من جرائم، مضيفا أن جماعة الإخوان شكلت مجموعات وميليشيات لا تتحدث المصرية اقتحمت السجون خلال ثورة يناير وهربت المسجونين.

وأضاف أن الإخوان ترقبوا المظاهرات السلمية وفوجئ الجميع بفتح السجون في 29 و30 يناير 2011 لإحداث الرعب والترويع وتم ترويج الإشاعات ضد الشرطة بالتسبب في فتح السجون لإخفاء التهمة عنهم.

وقال إن المحكمة قدمت للمفتي قرائن اقتحام السجون، وهو ما يقطع بتكوين جريمة الحرابة المعروفة في الشرع، مؤكدا أن الإخوان وأعوانهم أضرموا النار عمدا في السجون أثناء اقتحامها وسرقوا محتوياتها وقتلوا بعض أفرادها من عناصر الشرطة.

وقال إن القضية قدمت برقم 383 لسنة 2013 مستأنف الإسماعيلية وتم النظر فيها أثناء تولي المتهم محمد مرسي رئاسة البلاد، وتبين أن واقعة الهروب مرتبطة باقتحام السجون من أشخاص مجهولين، وتسبب ذلك في قتل وإصابة العديد من السجناء، الأمر الذي لم تتكون معه عقيدة المحكمة للقضاء في الأوراق والفصل في القضية المنظورة.

وتكشف للمحكمة من خلال الشهود والأسطوانات المدمجة المقدمة من هيئة الدفاع والمستندات أن الحقيقة الواقعة المنظورة أمامها وهي هروب السجناء، كانت مصحوبة بالقوة والاقتحام من قبل عناصر أجنبية وتنظيمات متطرفة من الجماعات الجهادية والتكفيرية والتنظيم الإخواني وبعض أصحاب الأنشطة الإجرامية من بدو سيناء ومطروح.

وأشارت الحيثيات إلى أنه بدأ تنفيذ المخطط عندما قام بعض الأشخاص مساء يوم 25 يناير 2011، مستغلين الأوضاع التي تشهدها البلاد في منطقة سيناء، بالمطالبة بالإفراج عن المعتقلين واعتدوا على القوات الأمنية لدخول العناصر الأجنبية من حركة حماس وحزب الله وكتائب القسام عبر الأنفاق ونجحوا في ذلك، حينما تم إطلاق نيران كثيفة على الحدود المشتركة بين رفح والأراضي المصرية وتسللت تلك المجموعات داخل الأراضي المصرية في يوم 28 يناير 2011 وفي اليوم التالي قامت تلك العناصر مع البدو باقتحام بعض السجون المصرية.

وكان المستشار حسن سمير قاضي التحقيق المنتدب من محكمة استئناف القاهرة لتحقيق وقائع الاتهام، قد أسند إلى المتهمين ارتكابهم جرائم خطف ضباط الشرطة محمد الجوهري وشريف المعداوي ومحمد حسين وأمين الشرطة وليد سعد واحتجازهم بقطاع غزة، وحمل الأسلحة الثقيلة لمقاومة النظام المصري، وارتكاب أفعال عدائية تؤدي إلى المساس باستقلال البلاد ووحدتها وسلامة أراضيها وقتل والشروع في قتل ضباط وأفراد الشرطة، وإضرام النيران في مبان حكومية وشرطية وتخريبها، واقتحام السجون ونهب محتوياتها، والاستيلاء على ما بمخازنها من أسلحة وذخائر وتمكين المسجونين من الهرب.

وكشفت التحقيقات التي باشرها قاضي التحقيق النقاب عن اتفاق المتهمين في القضية من قيادات جماعة الإخوان الإرهابية والرئيس المعزول والجهاديين التكفيريين مع هيئة المكتب السياسي لحركة حماس وقيادات التنظيم الدولي الإخواني وحزب الله اللبناني على إحداث حالة من الفوضى لإسقاط الدولة المصرية ومؤسساتها، تنفيذا لمخططهم، وتدريب عناصر مسلحة من قبل الحرس الثوري الإيراني لارتكاب أعمال عدائية وعسكرية داخل البلاد وضرب واقتحام السجون المصرية.

وقال المستشار شعبان الشامي، رئيس المحكمة، إن تقرير المفتي أجاز إعدام المتهمين لثبوت ارتكابهم الجرائم المنسوبة إليهم، حيث تآمروا وتخابروا للوصول للحكم، مؤكدا أن جماعة الإخوان تهدف للوصول إلى الحكم تحت ستار الدين، وربت أجيالها على كيفية الوثوب للسلطة ومزج الدين بالسياسة للوصول له ولو على حساب الدين والوطن والشعب.

وكانت المحكمة قد قررت في 2 يونيو الماضي مد أجل النطق بالحكم في قضيتي السجون والتخابر لجلسة 16 يونيو لإتمام المداولة مع استمرار حبس المتهمين بعد ورود تقرير المفتي.

وزير التخطيط المصري: إدارة صندوق الاستثمار «أملاك» لن تكون حكومية

القاهـرة ـ أ.ش.أ: أكـد د.أشـرف العربـي وزيـر التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري على أن إدارة صندوق الاستثمار «أملاك» لن تكون حكوميـة بـل مـن خلال مديرين للاستثمار، مشيرا إلـى أن الصنـدوق يعتبر نوعا من أنواع الشراكة بين الحكومـة والقطاع الخاص وعنصر جذب للقطاع الخاص والمستثمرين الأجانب.

وأوضـح العربـي ـ في تصريـح لـه امـس ـ أن صندوق الاستثمار «أملاك» سيبدأ برأسمال 5 مليارات جنيه نقدية من وزارة المالية اعتبارا من الموازنة الجديدة للعام المالـي الجديد الذي سيبدأ اعتبارا من الاول من يوليو المقبل، او 5 مليارات أخرى كأصول غير مستغلة ناتجة عن فض التشابكات بين الجهات المختلفة وبنك الاستثمار القومي.

وأضـاف أن الصندوق السـيادي مملوك للحكومة بنسبة 100٪، وأن الهدف من إنشاء الصندوق هو تمويل مشروعات البنية التحتية في العديد من المجالات كالطاقة والسكك الحديدية والطرق والسـياحة، منوها الى أنه سـيندرج تحت الصندوق صناديق قطاعية تختص بكل قطاع على حده، ويمكن دخول صناديق سيادية عربية أو أجنبية كشريك مع الصناديق القطاعية.

ونوه العربي الى أنه تم رصد نحو 57 تريليون دولار استثمارات في مجال البنية التحتيـة حول العالم حتى عام 2030، لافتا الى أن مصر تسـعى الى الحصول على جزء من تلك الاسـتثمارات في مجال البنيـة التحتية ولذلك تم انشـاء صندوق «امـلاك». واكـد انـه يتم حاليا الانتهاء من الدراسات التفصيلية والشكل القانوني للصنـدوق، ليصدر قانون له بنشاط عمله وتأسيسه ويكون جاهزا بشكل نهائي قبل نهاية العام.

وأكد أن الصندوق سيكون مهتـم بالشـق الاقتصادي فقط، ويختلف طريقة عمله عن صندوق «تحيا مصر» والذي يهتم بالشق الاجتماعي والاقتصادي معا، موضحا أن الهدف هو إنشاء صندوق استثماري عالي الكفاءة قادر على المشاركة مع المؤسسات المالية والصناديق السيادية العربيـة والعالميـة فـي مشـروعات كبيرة الحجم بكفـاءة، وتوجيه جزء من الخطـة الاسـتثمارية في الموازنـة العامـة وبعض أصول الدولة إلى الصندوق لإدارتهـا بطريقة احترافية مع التركيز على الشـفافية ورفع الكفاءة لتحقيق عائد اقتصادي مرتفع ونمو سريع لأموال وأصول الدولة.

وزير التموين: إقامة 67 معرضاً و232 شادراً لبيع جميع مستلزمات رمضان بأسعار مخفضة

القاهـرة ـ أ.ش.أ: صـرح د.خالد حنفي وزير التموين والتجارة الداخلية بأنه تمت إقامة 67 معرضا «أهلا رمضان» وإنشاء 232 شـادرا وكشكا وتفعيل 284 منفذا لشركات الجملة التابعة لوزارة التموين و264 للجمعيات الفئوية في كافة المحافظـات حتى الآن، بالإضافة إلى السيارات المتنقلة، لبيع السلع الغذائية وجميع مسـتلزمات شـهر رمضان بأسعار مخفضة للمواطنين.

وأكد حنفي ـ خلال تفقده معرض «سوبر ماركت» المقام بأرض المعارض بمدينة نصر تحت رعاية وزارتي التموين والتجارة الداخلية والزراعة وتشارك فيه 220 شركة للمواد الغذائيـة والسـلع ووزارة التموين وجهاز مشروع الخدمة الوطنية للقوات المسلحة ـ أن سياسة المعارض السلعية بالمحافظـات توفير السـلع الغذائيـة بأسـعار مخفضة تناسب كل الأسـر المصرية وخاصة محدودة الدخل، وأنها تصل إلى جميع المواطنين في أنحـاء الجمهورية وخاصة بالمناطق التي ليس بها فروع للمجمعات الاستهلاكية، مشيرا إلى أنه هناك خطة يتم تنفيذها حاليا للتوسع في إنشاء عدد كبير من المجمعات الاستهلاكية في المراكز والقرى بالمحافظات.

وقال ـ في بيان للوزارة امس ـ إنه تم الاستعداد لشهر رمضان من خلال تكثيف المعروض من اللحوم فـي فروع المجمعات الاستهلاكية وشركتي الجملة والمنافـذ المتنقلة والمعارض السـلعية بأسـعار تبدأ من 40 جنيها للكيلو من اللحوم السودانية، وتم ضخ 20 ألف طـن دواجن مجمدة بسـعر 17 جنيها للكيلـو، وكميات ضخمة من السـلع الغذائية والخضـراوات والفاكهـة بمختلف أنواعها بأسعار تقل عن الأسـواق بنسبة كبيرة بهدف توفير كافة احتياجات المواطنين.

رئيس الجمارك: إجراءات لتسهيل الإفراج على الواردات بمناسبة رمضان

القاهـرة ـ أ.ش.أ: قـال د.مجدي عبدالعزيز رئيس مصلحة الجمارك، إن المصلحة اتخذت مجموعة من الإجراءات لتسـهيل الإفراج الجمركي علـى الواردات من السـلع الغذائية ويأميش رمضان، تيسيرا على المواطنين وفي إطار الاستعدادات لاستقبال شهر رمضان المبارك.

وأضاف عبدالعزيز، في تقرير تلقاه هاني قدري وزير المالية امـس، أن الإجراءات تشمل استمرار عمل جمارك الوارد طوال الـ 24 سـاعة يوميا لإنهاء إجراءات الإفراج عن السلع الغذائية الواردة فورا حفاظا عليها من التلف، فضلا عن تسهيل خروجها من الموانئ عقب إجراء الفحص الظاهري وأخذ عينات لإجراء التحاليل مـن قبل الجهات الرقابية المختصـة، وذلك برسـم تحـت التحفظ إلى حين ورود نتائج التحاليل وموافقة الجهـات الرقابية وخاصة هيئة الرقابة على الصادرات والواردات ووزارة الصحة والحجر الزراعي على الإفراج النهائي عنها.

وأشار إلى ان أرقام استيراد السلع الغذائية خلال الأشهر الـ 5 الأولى من العام الحالي سجلت نحو 5 مليارات و160 مليون جنيه مقابل 7 مليارات و537 مليونا في الفترة نفسها من العام الماضي بانخفاض قدره 31,5٪. وكشف التقرير عن تصدر المكسرات لقائمة يأميش رمضـان، حيث تم استيراد كميات منها بقيمة 259,96 مليون جنيه ومن جـوز الهند بقيمـة 77,28 مليون جنيه ومشمشـية بقيمة 31,5 مليون جنيه وتمر بقيمـة 64,51 مليون جنيه وتين بقيمـة 21,59 مليون جنيه.

«احنا الشعب» يطالب بحرمان الهاربين من الترشح للانتخابات

القاهـرة ـ أ.ش.أ: تقدم حـزب «احنـا الشـعب» بمذكرة إلى رئيس مجلس الـوزراء م.إبراهيم محلب ولجنة الإصلاح التشريعي برئاسة المستشار إبراهيم الهنيدي بإجراء تعديل على قانون مباشـرة الحقوق السياسـية ينـص على الحرمـان المؤقت للهاربين خـارج مصـر والصادر ضدهم أحكام قضائية من حق الترشيح والانتخاب للمجالس النيابية والمحلية لحـين تسـوية وضعهم القانوني.

وقـال محمـود نفادى وكيل مؤسسي الحزب في تصريح له أمس: إن الهاربين من التجنيد يتم حرمانهم من هـذا الحق في حين أن الهاربين خارج البلاد مسموح لهم بالترشح للانتخابات، مما يفرض سـريان نفس العقوبة عليهم حيث انهم يستطيعون الترشح عبر توكيلات للمحامين.

وأشار الى أن الانتخابات التي تم ايقافها شهدت ترشح بعض الهاربين خارج البلاد، وأحدهم كان نائبا سابقا في برلمان 2010.